أثر تطوير العلاقات التجارية المصرية على الاقتصاد المصري والفلسطيني

د/ نصر سالم خليل موسي

كلية التجارة – جامعة قناة السويس

ملخص

تناول البحث أهمية تطوير العلاقات التجارية بين جمهورية مصر العربية والسلطة الوطنية الفلسطينية ، والتي تعتبر مدخلاً لتطوير العلاقات الثنائية على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل عام ، وتوصل البحث إلى ضرورة تنويع وتوسيع وتفعيل مصادر التجارية الخارجية الفلسطينية مع جمهورية مصر العربية ، والتي يمكن أن تساهم في مواجة العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام ، وتوصل البحث إلى ضرورة تنويع وتوسيع وتفعيل مصادر التجرة الخارجية الفلسطينية مع جمهورية مصر العربية ، والتي يمكن أن تساهم في مواجهة العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي الفلسطيني والمصري ، وأوصي البحث إلى ضرورة العلاقات التجارية بين فلسطين ومصر من خلال زيادة التبادل التجاري بينهما ، مما يحد من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي ويزيد من حجم الصادرات مما يزيد من إيرادات العملة الصعبة للاقتصاد المصري .

The importance of developing Egyptian- Palestinian trade relations on the Egyptian and Palestinian economy

Abstract

The study discussed the importance of developing the commercial relationship between the Arab Republic of Egypt and the Palestinian National Authority, which is considered an input to the development of bilateral relations at all political, economic and social levels in genera.

The research reached the need to diversify, expand and activate the external trade sources with the Arab Republic of Egypt, which can contribute to the face of many economic, social and political challenges, and increase the economic growth rates of the Palestinian and Egyptian between Palestine and Egypt through increasing trade exchange between them, which limits the dependence of the Palestinian economy to the Israeli economy Of the volume of Egyptian exports, which increases the hard currency revenues of the Egyptian economy

أثر تطوير العلاقات التجارية المصرية على الاقتصاد المصري والفلسطيني

أولاً: مقدمة البحث

يعتبر تطوير العلاقات التجارية بين جمهورية مصر العربية والسطلة الوطنية الفلسطينية إحدي مجالات التطوير في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل عام ، حيث تعتبر مصر تاريخاً ولازالت أكثر الدول العربية دعماً للقضية الفلسطينية بحكم مركزها العربي وموقعها الاستراتيجي ودورها الدولي ، وبحكم مسؤوليتها التاريخية اتجاه قضايا الشعب الفلسطيني في العديد من المجالات ، كما يعتبر الدور المصري هو الأكثر تأثيراً في السياسات المرتبطة بالقضية الفلسطينية .

يتطلب الواقع السياسي والاقتصادي في السلطة الوطنية إلي مزيد من الاهتمام لتغيره ، ويحتاج ذلك إلي إرادة فلسطنية ودعم وحاضنة عربية ودلية لتطوير كافة مجالات الحياة ، ويأتي دور مصر في هذا المجال من خلال تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين السلطة الوطنية وجمهورية وعلى وجه الخصوص التجارية الخارجية من خلال وتطوير العلاقات على قاعدة المصلحة المشتركة .

حيث يعتبر سوق السلطة الوطنية الفلسطينية من الأسواق المستهلكة الكبيرة ، ويحتاج للعديد من السلع والخدمات يتم استيرادها من الخارج ، وخاصة من الاحتلال الإسرائيلي وبعض الدول الغربية والعربية . وللاستفادة من حاجه السلطة للطلب المتزايد للسلع والخدمات يتطلب تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين جمهورية العربية والسلطة الوطنية الفلسطينية ، حيث يمكن أن يساهم تطويرها إلى تحقيق العديد من المنافع الاقتصادية والاجتماعية للطرفين ، وجه الخصوص الفلسطيني ، بإضافة إلى توفير العملة الصعبة للاقتصاد المصري .

إن تنويع وتوسيع وتفعيل مصادر التجارية الخارجية الفلسطينية مع جمهورية العربية يساهم في مواجهة العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية ، كذلك يعتمد نمو الاقتصاد الفلسطيني على مدي تطوير العلاقات التجارية الخارجية ويساهم ذلك في تغير الخلل الهيكل في بنية الاقتصاد الفلسطيني ، ويعمل تدريجياً لتغير نمط التبعية الاقتصادية الفلسطينية بالاقتصاد الإسرائيلي من خلال تغيير حجم وشكل واتجاه العلاقات التجارية ، وتطويرها مع الدول العربية وخاصة جمهورية مصر العربية .

ثانياً : مشكلة البحث

تعتبر العلاقات التجارية بين مصر والسلطة الوطنية ضعيفة ولم تصل إلي مستوي التعاون والتنسيق والتبادل التجاري الذي يحقق نمواً اقتصادياً للطرفين ، وبحكم طبيعة التبعية الاقتصادية الفلسطينية للاقتصاد الاسرائيلي بسبب الاحتلال للأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨ ، كما أدت الإجراءات والسياسات والممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، إلى تشوهات في الهيكل الاقتصادي الفلسطيني وزادت من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد حرب عام ١٩٦٧ ، ودفع الاحتلال الإسرائيلي بكل سياساته وممارساته إلى جعل المناطق الفلسطينية المحتلة سوقاً استهلاكاً للسلع والخدمات الاسرائيلية وأصبحت تشكل السلع والخدمات المستوردة من اسرائيل أكثر من ٧٠,٦% من حجم الانفاق الاستهلاكي النهائي للاسر المعيشة والحكومية والمؤسسات غير الربحية[١] .

لهذا جاءت مشكلة البحث تتمثل في تغيير هذا الواقع ، وكيفية تطوير العلاقات التجارية الفلسطينية المصرية لتوفير السلع والخدمات من الجانب المصري للسلطة الوطنية الفلسطينية وتغير بنية وهيكل الاقتصاد العلاقات التجارية المصرية الفلسطينية ؟ وهل يمكن لزيادة التبادل التجاري بينهما أن يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي المصري والفلسطيني ؟

ومن هذا التساؤل الرئيس يمكن استنباط العديد من الأسئلة الفرعية :

- هل يمكن تطوير الأهمية من تطوير العلاقات التجارية بين مصر والسلطة-
- الوطنية الفلسطينية على معدلات النمو الاقتصاد الفسطيني والمصري؟
- معدلات النمو الاقتصاد الفلسطيني والمصري ؟
- كم حجم الصادرات والواردات الفلسطينية والمصرية مع الخارج وماهي أنواعها؟
- كيف يمكن تحقيق نمو اقتصادي مصري فلسطيني من خلال تطوير العلاقات التجارية .

ثالثاً:أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث من خلال تناولة موضوع ذو أهمية اقتصادية واجتماعية للاقتصاد المصري والفلسطيني ، كما يبحث عن السبل الممكنة لتوير العلاقات التجارية المصرية الفلسطينية لأهميتها للاقتصاد المصري والفلسطيني ، خاصة وأن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من تحديات اقتصادية كبيرة بكم الاحتلال الإسرائيلي

[١] - سلطة النقد الفلسطينية ، ٢٠١٦. التقرير السنوي لعام ٢٠١٥ : تموز . راما الله – فلسطين ص٤٢.

وممارساته وسياساته من خلال تكريس تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، كذلك يساهم البحث في بيان حجم الصادرات والواردات المصرية وكيفية زيادة معدلات الصادرات المصرية للسلطة مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات المصرية بالعملات الصعبة ، ومن أبرز جوانب أهمية تطوير العلاقات التجارية بين مصر وفلسطين هي :

١- تقليص تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي .

٢- استيراد السلع والخدمات الفلسطينية من مصر يزيد من الصادرات المصرية وبالتالي زيادة في إيرادات العملة الأجنبية .

٣- يساعد في زيادة إنتاج السلع والخدمات المصرية ، وبالتالي استيعاب العديد من الأيدي العاملة مما يؤدي للحد من البطالة .

٤- تطوير العلاقات التجارية يساهم في دعم الفلسطيني بالأصول الرأسمالية التي بحادة لها جميع القطاعات الاقتصادية ، مما

٥- تعزيز العلاقات الثنائية في جميع المجالات الصحية والتعليمية والسياحية والاجتماعية .

٦- يمكن أن تكون مدخلاً للعديد من المشاريع الاستثمارية التنموية للاقتصاد الفلسطيني المصري .

رابعاً: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على السبل الممكنة لتطوير العلاقات التجارية بين فلسطين ومصر من خلال زيادة حجم الفلسطينية من مصر ، وتقليص حجم تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي ، والمساهمة في زيادة النمو الاقتصادي المصري والفلسطيني ، كذلك يمكن تحقيق الأهداف التالية :

١- يؤدي تطوير العلاقات التجارية بين فلسطين ومصر إلى تطوير العلاقات للعديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

٢- يساهم في تقليص حجم الواردات الفلسطينية من إسرائيل وزيادتها من مصر .

٣- زيادة التبادل التجاري مع مصر يزيد من حجم الصادرات المصرية مما يؤدي من إيرادات العملة الصعبة للاقتصاد المصري .

٤- بيان حجم ونوع الصادرات والواردات الفلسطينية والمصرية ، يساهم في البحث عن الأولويات في كيفية تطوير العلاقات التجارية .

٥- زيادة حجم ونوع الواردات الفلسطينية من السلع والخدمات المصرية ، يساهم في الإسراع في إعمار غزة وكذلك توفير الأصول الرأسمالية والتي يمنعها الاحتلال الإسرائيلي .

٦- يساهم في زيادة معدلات نمو القطاعات الاقتصادية ، وبالتالي زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ، مما يحقق زيادة في النمو الاقتصادي المصري والفلسطيني .

خامساً: فرضيات البحث :

من خلال مشكلة الدراسة وتساؤلاتها يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية :

يؤدي تطوير العلاقات التجارية بين مصر وفلسطين إلى زيادة معدلات نمو الاقتصاد المصري والفلسطيني ؟

ومن هذه الفرضية يمكن استنباط الفرضيات الفرعية التالية :

- تحقق العلاقات التجارية المتطورة بين مصر وفلسطين نمو اقتصادياً في كافة القطاعات الاقتصادية .
- تساهم العلاقات التجارية المتطورة بين مصر وفلسطين إلى زيادة حجم الصادرات المصرية .
- يمكن تقليص تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي من خلال تطوير العلاقات التجارية مع مصر.
- يمكن للتبادل التجاري بين مصر وفلسطين أن يكون مصدراً للعملات الصعبة للاقتصاد المصري ، وجذب للاستثمارات الخارجية في مشاريع تنموية مختلفة.

سادساً: منهجية البحث :

اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف واقع التجارة الخارجية المصرية الفلسطينية ، وطبيعة العلاقات التجارية بينهما ، كذلك تحليل بيانات والمعلومات المرتبطة بالبحث وذلك من خلال التعرف على حجم ونوع الصادرات والواردات الفلسطينية والمصرية خلال العام ٢٠١٥ .

سادساً: حدود الدراسة:

يتناول البحث جانب من واقع التجارة الخارجية المصرية الفلسطينية خلال العام ٢٠١٥. ويتناول أهم الصادرات والواردات من وإلى للسلطة الوطنية وكذلك لجمهورية مصر العربية خلال العام ٢٠١٥ .

أولاً: تعريف العلاقات التجارية وأهميتها الاقتصادية :

تطورت العلاقات التجارية الدولية مع تطور الاحتياجات من السلع والخدمات للدولة حيث لم تستطع الدولة تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات لنقص الموارد المحلية ومحدوديتها ، هذا دفع العديد من الدول لتعزيز العلاقات التجارية بينها لتلبية الدولة لاحتياجاتها من السلع والخدمات ، وكان للتبادل التجاري والتجارة الخارجية بين الدول دوراً هاماً في اقتصاديات الدول المختلفة من خلال حجم ونوع الواردات التي تستطيع الدولة الحصول عليها وتلبية احتياجاتها من السلع والخدمات ، وكذلك من خلال الصادرات التي تستطيع تصديرها من السلع والخدمات لتحقيق عوائد اقتصادية للدولة .

ويمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها :"دراسة العلاقات التجارية الولية في صورها الثلاث ، المتمثلة في انتقال السلع ، والأفراد ورؤوس الأموال ، وتنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة [٢] .

ثانياً : أهمية العلاقات التجارية الخارجية:

أصبحت العلاقات التجارية بين الدول أساسيات نحو تطوير الاقتصاد الوطني ، كما أدي تطوير العلاقات التجارية إلي تطوير العلاقات السياسية والاجتماعية والثقافية بين الدول ، وتنشأ أهمية المعاملات التجارية من حاجة الدول لتوفير السلع والخدمات التي تحتاجها وتصدير السلع والخدمات الفائضة عن حاجتها وبالتالي ينشأ تبادل تجاري بين الدول يتحقق من خلالها عوائد لكل دولة ، والأهمية الاقتصادية للعلاقات التجارية بين الدول تكمن فيما يلي [٣][٤][٥] .

١- توفر للدولة الاحتياجات من السلع والخدمات التي لا تستطيع انتاجها ، حيث لا تستطيع الدولة توفير جميع احتياجات السكان من السلع والخدمات .
٢- تصدير السلع والخدمات الفائضة يساهم في تحقق عوائد وتزيد من الناتج المحلي الإجتماعي .
٣- تعزز التعاون والتنسيق ونقل التكنولوجيا مما يساهم في عملية التنمية .
٤- تحقق رغبات واحتياجات المواطنين باختلاف رغباتهم واحتياجاتهم وتحقيق الرفاه الاجتماعي .

---

[٢] - السيد السريتي ، اقتصاديات التجارية الخارجية ، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع ،الإسكندراني ، مصر ،٢٠٠٩،ص٧-٩.
[٣] - جمال جويدان الجمل ، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي ، الإسكندرية ، مصر ٢٠٠٦، ص ١٦-١٧ .
[٤] - حمدي عبد العظيم ، اقتصاديات التجارة الدولية ، زهراء الشرق ، الجزائر ، ١٩٩٦،١٧-١٩.
[٥]- رعد حسن الصراف ، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة ، دار النشر ط١ ، الجزء الأول ،٢٠٠٠ ،ص٥٥.

٥- العلاقات التجارية والتبادل التجاري يزيد من الانتاجية في القطاعات مما يحقق نمو الاقتصاد الوطني .

ثالثاً: حجم العلاقات التجارية الخارجية لمصر خلال العام ٢٠١٥:

حسب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحصاء أن التجارة الخارجية لمصر مع التكتلات الاقتصادية المختلفة خلال العام ٢٠١٥ قد بينت زيادة في نسبة الواردات وانخفاض في نسبة الصادرات عن العام الماضي ، حيث بلغ حجم الصادرات المصرية خلال العام ٢٠١٥ مع التكتلات الاقتصادية حوالي ٢١٣٥٤ مليون دولار أمريكي، في حين بلغ حجم الصادرات خلال العام ٢٠١٤ حوالي ٢٦٧٧١ مليون دولار أمريكي بتراجع مقداره ٥٧١٤ مليون دولار أمريكي، أما بالنسبة للواردات المصرية في حين بلغت الواردات خلال العام ٢٠١٥ من التكتلات الاقتصادية حوالي ٧٤٣٧٠ مليون دولار أمريكي في مليون دولار أمريكي في حين بلغت الواردات خلال العام ٢٠١٤ حوالي ٧٠٨٧٩ مليون دولار أمريكي بزيادة مقدارها ٣٤٩١ مليون دولار أمريكي ، ويمكن التعرف على حجم الصادرات والواردات المصرية مع التكتلات الاقتصادية الخارجية خلال العام ٢٠١٥ .

١- حجم الصادرات والواردات المصرية مع التكتلات الاقتصادية الخارجية خلالا العام ٢٠١٥.

تحاول الحكومة المصرية في مشاريع البنية التحتية والإنتاجية ، وتسعي لزيادة الصادرات المصرية وتقليص الواردات لتحسين حساب الميزان التجاري في ميزان المدفوعات المصري ، المصري لذلك نحاول التعرف بشكل عام حجم الصادرات والواردات المصرية مع العديد من الدول والتكتلات الاقتصادية الخارجية خلال العام ٢٠١٥.

يبين الجدول رقم (١) حجم التجارة الخارجية المصرية مع التكتلات الاقتصادية خلال العام ٢٠١٥.

جدول رقم (١)

التجارة الخارجية المصرية مع التكتلات الاقتصادية لعام ٢٠١٥

الرقم	التكتلات الاقتصادية	صادرات٢٠١٥	واردات ٢٠١٥
١	الدول العربية	٨٠٩٦	٩٢٨٧
٢	الاتحاد الأوربي	٥٩٠١	٢٤٠٣٤
٣	آسيا(بدون الدول العربية)	٣٢٤٥	٢٣٢٢٥
٤	الولايات المتحدة الأمريكية	١٠٩٢	٤٣٧٩
٥	شرق أوربا	٥٨٣	٧١٦٥
٦	أفريقيا (بدون الدول العربية)	١٠٤١	٧١٨
٧	أمريكا اللاتينية	١٤٧	٤٤٢٨
٨	أخري	١٢٤٨	١٠٤٢١
المجموع		٢١٣٥٤	٧٤٣٧٠

الجدول من إعداد الباحث من المصدر التالي: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء– بيانات تم تبويبها ومعالجتها بقطاع نقطة التجارة الدولية .

ويوضح الجدول رقم (١) حجم الصادرات المصرية خلال العام ٢٠١٥ ، ويبين أن الدول العربية أحتلت المركز الأول في الصادرات المصرية بنسبة بلغت حوالي ٣٨% من إجمالي الصادرات المصرية يليها الاتحاد الأوربي ، حيث بلغت نسبة الصادرات المصرية لها حوالي ٢٨% من إجمالي الصادرات المصرية ، يليها آسيا (بدون الدول العربية) حيث بلغت نسبة الصادرات المصرية لها حوالي ١٥% من إجمالي الصادرات المصرية ، في حين بلغت باقي التكتلات الاقتصادية الأخري حوالي ١٩% موزعة على (الولايات المتحدة الأمريكية وشرق أوروبا وأفريقيا (بدون الدول العربية) وأمريكا اللاتينية وأخري) على التوالي بنسبة (٥%،٣%،٤%،١%،٥%) خلال العام ٢٠١٥.

كما يبين الجدول رقم (١) حجم الواردات المصرية من التكتلات الاقتصادية خلال العام ٢٠١٥ حيث احتل الاتحاد الأوروبي المركز الأول وبلغ حجم الواردات المصرية منه حوالي٣٢% من إجمالي الواردات المصرية بينما احتلت آسيا (بدون الدول العربية)المركز الثاني وبلغ حجم الواردات المصرية منها حوالي ٣١% بينما احتلت الدول العربية المرتبة الثالثة من الواردات المصرية وبلغت حوالي ١٢%، أما باقي التكتلات الاقتصادية الأخري فقد بلغ إجمالي الواردات المصرية منها حوالي ٢٥% موزعة (الولايات المتحدة الأمريكية ، شرق أوربا، أفريقيا (بدون الدول العربية) ، أمريكا اللاتينية) ونسبتها من الواردات المصرية بالتوالي هي (٦%، ٩% ،١%،٥%،١٤%)

أيضاً يبين الجدول رقم (١) أن الفرق بين حجم الصادرات والواردات المصرية مع التكتلات الاقتصادية بلغ حوالي ٥٣٠١٦ مليون دولار أمريكي بنسبة عجز حوالي ٥٦% حيث أن نسبة الصادرات المصرية من

إجمالي التجارة الخارجية بلغ حوالي ٧٨% بينما بلغت نسبة الواردات المصرية من إجمالي التجارة الخارجية مع التكتلات الاقتصادية حوالي ٢٢% .

مما سبق يتبين أن من الضرورة تقليص الفاروق بين حجم الصادرات والواردات لتحسين ميزان المدفوعات التجاري المصري وبالتالي يتطلب زيادة الإنتاج المحلي المصري وزيادة التصدير للسلع والخدمات للخارج والاهتمام بالصناعات المختلفة لتحقيق نمو اقتصادي مصري .

٢- أنواع الصادرات والواردات المصرية مع الدول الخارجية لعام ٢٠١٥

تقوم مصر بتصدير واستيراد العديد من السلع من وإلى الخارج ، وقد ذكرنا في الجدول رقم (١) حجم الوارات والصادرات المصرية خلال العام ٢٠١٥ مع العديد من التكتلات الاقتصادية المختلفة ، ويبين الجدول رقم (٢) أهم أنواع الصادرات والواردات المصرية وحجمها مع العالم الخارجي خلال العام ٢٠١٥ .

جدول رقم (٢)

أنواع الصادرات والواردات المصرية مع العالم الخارجي لعام ٢٠١٥

مسلسل	أنواع السلع	صادرات ٢٠١٥	واردات ٢٠١٥
1	بترول خام ومنتجاته	٣٩٤٤	١١٨٦٤
٢	المحاصيل الزراعية بدون القطن	٢٩٢٦	١٧٢٠٧
٣	الصناعات الغذائية	١٣٢٢	٣١٤٣
٤	معادن ومصنوعاتها	١٤٣١	٧٨٩٩
٥	كيماويات وأدوية	٢٠٦٥	٦٦٤٢
٦	جلود ومنتجاتها	١٥٦	٩٦
٧	آلات ومنتجاته	١	٣٧
٨	قطن وغزل ومنسوجات وملابس ومفروشات	٢٧٥٨	٤٢٢١
٩	سلع الهندسية والإلكترونية	٢٠٥٥	٩٦٦٥
١٠	كتب وورق	٢٥٨	٧٠٥
١١	أخري	٤٤٣٧	٦٢٧٨
	المجموع	٢١٣٥٤	٧٤٣٧٠

الجدول من إعداد الباحث من المصدر التالي: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – بيانات تم تبويبها ومعالجتها بقطاع نقطة التجارة الدولية .

يبين الجدول رقم (٢) أهم أنواع الصادرات المصرية خلال العام ٢٠١٥ وقد بلغت الصادرات المتنوعة (اخري) من السلع حوالي ٤٤٣٧ مليون دولار أمريكي بلغت نسبتها حوالي ٢١% من إجمالي الصادرات المصرية ، بينما بلغت الصادرات البترولية الخام ومنتجاتها حوالي ٣٩٤٤ مليون دولار أمريكي بنسبة بلغت حوالي ١٨% ، وقد بلغ حجم الصادرات المصرية من المحاصيل الزراعية باستثناء القطن حوالي ٢٩٢٦

مليون دولار أمريكي ، حيث بلغت نسبتها حوالي ١٤% من إجمالي الصادرات المصرية ، بينما بلغ حجم الصادرات من القطن والغزل والنسيج وملابس المفروشات حوالي ٢٧٥٨ مليون دولار أمرلايكي بلغت نسبتها من إجمالي الصادرات المصرية حوالي ١٣% ، كما بلغ حجم الصادرات من الكيماويات والأدوية حوالي ٢٠٦٥ مليون دولار أمريكي بلغت نسبتها حوالي ١٠% من إجمالي الصادرات ، بينما بلغت السلع الهندسية والإليكترونية حوالي ٩% من إجمالي الصادرات في حين شكلت باقي الصادرات المصرية من السلع التالية (الصناعات الغذائية ، والمعادن ومصنوعاتها ، وجلود ومنتجاتها ، والأثاث ومنتجاته ، والكتب والورق) حوالي ١٥% من إجمالي الصادرات .

أما بالنسبة للواردات المصرية خلال العام ٢٠١٥ ، فقد بلغت حجم الواردات المصرية من السلع الهندية والإلكترونية حوالي ١٩٢٣٧ مليون دولار أمريكي بلغت نسبتها حوالي ٢٦% من إجمالي الواردات المصرية ، بينما بلغت الواردات المصرية والمبوبة (الأخري) حسب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حوالي ١٢٦٧٠ مليون دولار أمريكي بلغت نسبتها حوالي ١٧% من إجمالي الواردات المصرية ، كذلك بلغ حجم الواردات المصرية من البترول الخام ومنتجاته حوالي ١١٨٦٤ مليون دولار أمريكي بلغت نسبتها حوالي ١٦% من إجمالي الواردات المصرية ، في حين بلغ حجم الواردات المصرية من السلع المعدنية ومصنوعاتها حوالي ٧٨٩٩ مليون دولا أمريكي بلغت نسبتها حوالي ١١% من إجمالي الواردات المصرية ، أيضاً بلغ حجم الواردات المصرية من المحاصيل الزراعية باستثناء القطن حوالي ٧٢٠٧ مليون دولار أمريكي بلغت نسبتها حوالي ١٠% من إجمالي الواردات المصرية ، بينما بلغ حجم الواردات المصرية من السلع الكيميائية والأدوية حوالي ٦٦٤٢ مليون دولار أمريكي بلغت نسبتها حوالي ٩% من إجمالي الواردات المصرية ، في حين بلغ حجم الواردات المصرية من القطن والغزل والنسيج والمفروشات حوالي ٤٢٢١ مليون دولار أمريكي بلغت نسبتها حوالي ٦% من إجمالي الواردات المصرية ، أما باقي السلع المستوردة بلغت نسبتها حوالي ٥% من إجمالي الواردات المصرية وهي (الصناعات الغذائية ، وجود ومنتجاتها ، والأثاث ومنتجاته ، والكتب والورق).

ويبين الجدول رقم (٢) أن الواردات السلعية دفي حجم ونوعية الصادرات للعالم الخارجي وكذلك في حجم ونوعية السلع المستوردة من الخارج مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية التجارة الخارجية للاقتصاد المصري ، مع ضرورة تقليص الفجوة بين الصادرات المصرية .

رابعاً : أهم المؤشرات الاقتصادية الوطنية الفلسطينية لعام ٢٠١٥.

تعتبر بعض المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية عن الواقع الاقتصادي للسلطة الوطنية الفلسطينية ، وللتعرف على شكل وطبيعة تطوير العلاقات التجارية بين مصر والسلطة لابد من التعرف على أهم التحديات والعقبات التي تتعرض لها السلطة الوطنية الفلسطينية وذلك من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأهمها [٦]

- بلغ عدد السكان المقدر في الأراضي الفلسطينية منتصف العام ٢٠١٥ حوالي٤,٦٨٢ مليون نسمة ، وبلغ عدد السكان في الضفة الغربية حوالي ٢,٨٦٢ مليون نسمة ، بينما بلغ عدد السكان في قطاع غزة حوالي ١,٨٢٠ مليون نسمة .
- بلغ معدل النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية لعام ٢٠١٥ حوالي ٢,٨% ، وقد بلغ معدل النمو السكاني في الضفة الغربية حوالي ٢,٥% ، وفي القطاع بلغ حوالي ٣,٣%.
- متوسط حجم الأسرة في فلسطين حوالي ٥,٢ فرد ، حيث بلغ متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية حوالي ٤,٩ فرد ، بينما بلغ متوسط حجم الأسرة في قطاع غزة حوالي ٥,٧ فرد لعام ٢٠١٥.
- عدد الأسرة الفلسطينية في منتصف العام ٢٠١٥ بلغ حوالي ٩٠٠ ألف أسرة ، حيث بلغ عددهم في الضفة الغربية حوالي ٥٨٠ ألف أسرة ، بينما بلغ عددهم في قطاع غزة حوالي ٣٢٠ ألف أسرة .
- بلغ متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين لعام ٢٠١٥ . بالأسعار الثابتة حوالي ١,٧٤٤ دولار ، حيث بلغ متوسط دخل الفرد في الضفة الغربية حوالي ٢,٢٦٧ دولار ، بينما متوسط دخل الفرد في قطاع غزة حوالي ٩٩٦ دولار .
- بلغ صافي الصادرات من السلع والخدمات لعام ٢٠١٥ في الأراضي الفلسطينية حوالي (٣,١٢٦,٧) مليار دولار ، حيث بلغت الصادرات من السلع والخدمات حوالي ١,٤٩٩ مليار دولار ، بينما بلغت الواردات من السلع والخدمات حوالي ٤,٦٢٦ مليار دولار يتم استيرادها من الخارج سنوياً قابلة للزيادة .
- يبين التقرير السنوي لعام ٢٠١٥ لسلطة النقد الفلسطينية أن الواردات السلعية من الاحتلال الإسرائيلي قد شكلت ما نسبته ٧٠,٦% من إجمالي الواردات ، فيما حظي الاتحاد الأوربي بنحو ٩,٨% والعالم العربي (التجارة البينية) على النحو ٤,٥% فقط من إجمالي الواردات السلعية .
- بلغ معدل البطالة في فلسطين حوالي ٢٥,٩% ، حيث بلغت الضفة الغربية حوالي ١٧,٣% ، بينما بلغت في قطاع غزة ٤١,٠% لعام ٢٠١٥ .

خامساً : حجم المعاملات التجارية الفلسطينية خلال العام ٢٠١٥ .

[٦] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، إحصاءات تراكمية ، القيمة المضافة حسب النشاط الاقتصادي ، الناتج المحلي الإجتماعي ، نصيب الفرد ٢٠١٥.

يعتبر القطاع التجاري الخارجي للسلطة الوطنية من القطاعات الاقتصادية الرئيسية التي تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد الفلسطيني من حيث حجمه أو تأثيره البنيوي والتنموي وذلك لتأثير التجارة الخراجية على مختلف القطاعات الاقتصادية والإنتاجية ، إضافة على توفير العديد من فرص العمل وكذلك تأثيره على مستوي الأسعار للسلع والخدمات وعلى ميزان المدفوعات ، كما يلعب القطاع التجاري الخارجي دوراً اساسياً في توفير احتياجات السوق المحلي من مستلزمات الانتاج والسلع الاستهلاكسة وتسويق المنتجات الفلسطينية المرتبطة بالسوق الخارجي [٧]

كما يمثل القطاع التجاري الخارجي للاقتصاد الخارجي للاقتصاد الفلسطيني لقناة التي يمكن أن تنفذ من خلالها المخاطر والصدمات الخارجية للاقتصاد الفلسطيني ، وتحديداً من خلال التدفقات التجارية والمالية (لحركة التجارية ، وتحويلات العاملين ، والاستثمار المباشر وغير المباشر) ، حيث تشمل هذه التدفقات محصلة لمدي قوة الترابط والتشابك مع دول العالم الخارجي ، وقدرة اقتصاد الدولة في التأثير عليها واستقطابها وتوجيهها لخدمة احتياجاتها المختلفة من السلع والخدمات .

ويعتبر الاقتصاد الفلسطيني في ظل الواقع الذي يعيشه غير قادر على مواجهة هذه التدفقات والتحديات المختلفة ، حيث القيود المفروضة من قبل الاحتلال الاسرائيلي على حرية الحركة للتجارة والأفراد وعدم القدرة على التحكم بالمعابر والحدود والسياسات والممارسات الممنجة التي زادت من تبيعة الاقتصاد الفلسطيني لنظرة الاسرائيلي .

إضافة إلى عدم وجود سياسات تجارية واضحة للقطاع التجاري الخارجي الفسطيني وأن العوائق والتحديات والظروف والتي تمر بها التجارة الخارجية الفلسطينية تختلف اختلافاً جذرياً على العوائق والتحديات والظروف والتي تمر بها التجارة الخارجية الفلسطينية تختلف اختلافاً جذرياً على كل ما يحيط ببقية القطاعات الاقتصادية المختلفة ، والتي حاولت إسرائيل السيطرة عليها وتوجيهها لمصلحتها بشكل رئيسي ، حيث شهد الحساب التجاري في ميزان المدفوعات لعام ٢٠١٥ مجموعة من التطورات المتباينة نحاول نحاول التعرف على أهم المؤشرات الرئيسية للصادرات والواردات الفلسطينية خلال العام ٢٠١٥

١- حجم الصادرات والواردات الفلسطينية خلال العام ٢٠١٥ .

يشكل القطاع التجاري الخارجي لرقتصاد الفلسطيني أهمية كبيرة ، حيث يبين طبيعة وبنية القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي ، ومن خلال التعرف على حجم الواردات والصادرات الفلسطينية ، وكذلك على قدرة الاقتصاد الفلسطيني لتوفير احتياجات السلطة

[٧] سلطة النقد الفلسطينية ،٢٠١٦ . التقرير السنوي لعام ٢٠١٥ :تموز . راما الله – فلسطين .ص٣٩ .

الوطنية الفلسطيني المختلفة من السلع والخدمات ، ويبين جدول رقم (٣) إجمالي الصادرات والواردات الفلسطينية خلال العام ٢٠١٥ .

جدول رقم (٣)

الصادرات والواردات الفلسطينية خلال العام ٢٠١٥

مليون دلار

م	المؤشر	القيمة
١	إجمالي الصادرات السلعية	٩٥٧,٨
٢	إجمالي الواردات السلعية	٥,٢٢٥٠٥
٣	صافي الميزان التجاري السلعي	-٤,٢٦٧٠٧
٤	مجموع الصادرات السلعية وطنية المنشأ	٧٠٤,٩
٥	مجموع الصادرات السلعية المعاد تصديرها	٢٥٢,٩
٦	مجموع الصادرات السلعية من الضفة الغربية	٩٥٧,٨
٧	مجموع الصادرات السلعية من قطاع غزة	٤,٠
٨	مجموع الواردات السلعية من إسرائيل	٣,٠٤٤٠٦
٩	مجموع الصادرات السلعية إلى إسرائيل	٨٠٣,٦
١٠	مجموع الصادرات السلعية من الضفة الغربية إلى إسرائيل	٨٠٢,٣
١١	مجموع الواردات السلعية بواسطة البر	٤,٦٦٩٠٢
١٢	مجموع الواردات السلعية بواسطة الشبكات والخطوط	٥٥٦,٠
١٣	مجموع الصادرات السلعية بواسطة البر	٩٥٧,٨
١٤	مجموع الصادرات الخدمية إلى إسرائيل	١٧٥,٨
١٥	مجموع الواردات الخدمية من إسرائيل	١٤٢,٧
١٦	الفائض في الميزان التجاري الخدمي	٣٣,١

الجدول من إعداد الباحث واعتمد على المصدر التالي :

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية ، باستثناء محافظة القدس المحتله يلاحظ وجود بعض الاختلافات الطفيفة في المجاميع لقيم نفس المتغير بين الجداول المختلفة ، ونجم ذلك عن التقريب المصاحب لعمليات المعالجة على الحساب.

يبين جدول رقم (٣) إجمالي الصادرات السلعية الفلسطينية خلال العام ٢٠١٥ وقد بلغت حوالي ٩٥٧,٩ مليون دولار أمريكي في حين بلغ إجمالي الواردات السلعية الفلسطينية حوالي ٥٢٢٥,٥ مليون دولار أمريكي ويبين الجدول أن صافي الميزان التجاري السلعي الفلسطيني بلغ حوالي (٤٢٦٧,٧) مليون دولار أمريكي ، وهو قيمة العجز في ميزان الحساب التجاري السلعي .

كم يتبين أن مجموع الصادرات السلعية من الضفة الغربية بلغت حوالي ٩٥٧,٨ مليون دولار أمريكي وتشكل (السلع الوطنية والسلع المعاد تصديرها)، أيضاً بلغ حجم الصادرات السلعية من غزة حوالي ٤,٠ مليون دولار ، مما يؤكد ضعف بنية الهيكل الاقتصادي الفلسطيني ، ويبين الفجوة الكبيرة بين حجم الصادرات والواردات الفلسطينية مما أدي لوجود عجز في الحساب الجاري التجاري ، كما ويوضح الضعف

في عملية الإنتاج المحلي في جميع القطاعات الاقتصادية ، لهذا يتطلب من السلطة الوطنية الفلسطينية والقطاع الخاص العمل ضمن رؤية تنموية لتغيير بنية وهيكل القطاعات الاقتصادية وخاصة المنتجة للسلع والخدمات المستوردة لتقليص في حجم الصادرات والواردات الفلسطينية من الخارج .

كما يتبين من الجدول رقم (٣) أن الواردات السلعية الفلسطينية الواردة عبر المعابر البرية بلغت حوالي ٤٦٦٩,٢ مليون دولار أمريكي ، وبحكم سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على جميع المعابر التجارية فهو المتحكم في الكميات والأنواع الواردة للسلطة الوطنية الفلسطينية والمستفيد من بعض الضرائب على السلع والخدمات الفلسطينية المستوردة ، لهذا يعتبر فتح معابر تجارية لا يشرف عليها الاحتلال الإسرائيلي ذو أهمية اقتصادية ، ويمكن استيراد وتصدير السلع تجارية لا يشرف عليها الإسرائيلي ذو أهمية اقتصادية ، ويمكن استيراد وتصدير السلع الفلسطينية من خلال معابر تجارية مع جمهورية مصر العربية والأردن .

أيضاَ يبين الجدول رقم (٣) أن مجموع الواردات السلعية من إسرائيل بلغت حوالي ٣٠٤٤,٦ مليون دولار أمريكي ، حيث شكلت نسبة حوالي ٧٠,٦% من إجمالي الواردات الفلسطينية . هذا يؤكد ضعف الاقتصاد الفلسطيني وقصور في الطاقات الإجتماعية في تلبية احتياجات السلطة الوطنية الفلسطينية مما أدي إلى الاستيراد من الخارج لتوفير السلع الاستهلاكية مما يبقي الاقتصاد الفلسطيني اقتصادياً يعتمد بشكل رئيسي في تلبية احتياجاتها من السلع والخدمات المستوردة .

٢- أنواع السلع الفلسطينية وقيمتها الصادرة للعام ٢٠١٥.

توضح إحصاءيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إجمالي قيمة الصادرات والواردات الفلسطينية المرصودة حسب أبواب التصنيف الموحد للتجارة الدولية للعام ٢٠١٥ .

كذلك يوضح أنواع السلع والخدمات الفلسطينية المستوردة والصادرة ، ويمكن من خلال التعرف على نوعية المواد المستوردة تكشف لنا طبيعة الهيكل الإنتاجي ودرجة ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بنظيرة الإسرائيلي ، وكذلك اعتماده بشكل كبير على الواردات الخارجية وخاصة من إسرائيل . ويبين جدول رقم (٤) أنواع وإجمالي قيمة الصادرات والواردات الفلسطينية للعام ٢٠١٥.

جدول رقم (٤)

إجمالي قيمة الصادات والواردات الفلسطينية وأنواعها للعام ٢٠١٥

م	الأبواب	الصادرات	الواردات
١	أغذية وحيوانات حية	١٦٦,٤	١,٠٨٥,٢
٢	المشروبات والتبغ	٤٦,٥	٢٧٧,٦

٣	مواد خام غير صالحة للاكل ، باستثناء الوقود	٧١,٤	٩٥,٠
٤	وقود معدني ، ومزلقات معدنية ، وما يتصل بذلك من مواد	١,٦	١,١٣٢,٣
٥	زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية	٤٢,١	٢٨,٣
٦	**مواد كيميائية ومنتجات متصلة بها غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر**	٥٠,٧	٥٣٤,٤
٧	**سلع مصنوعة مصنفة حسب المادة**	٣٢٣,٨	٩٣٨,١
٨	**المكائن ومعدات النقل**	٣٢,٥	٨٢٣,٤
٩	**مصنوعات منوعة**	٢٢٢,٩	٣١١,١
١٠	**سلع ومعاملات غير مصفة في موضع آخر في التصنيف الموحد للتجارة الدولية**	--	١
		٩٥٧,٨	٥,٢٢٥,٥

الجدول من إعداد الباحث واعتمد على المصدر التالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية ، باستثناء محافظ القدس المحتلة عام ١٩٦٧.

يلاحظ وجود بعض الأختلافات الطفيفة في المجاميع لقيم نفس المتغير بين الجدول المختلفة ، ونجم ذلك عن التقريب المصاحب لعمليات المعالجة على الحاسب.

ويوضح جدول رقم (٤) أهم أنواع السلع الفلسطينية المستوردة وقيمتها خلال العام ٢٠١٥ ، بالنسبة لإجمالي للصادرات الفلسطينية قد بلغت ٩٥٧,٨ ألف دولار أمريكي وقد بلغت الصادرات ٢٠١٥ ، بالنسبة لإجمالي للصادارات الفلسطينية قد بلغت ٩٥٧,٨ ألف دولار أمريكي وقد بلغت الصادارات الفلسطينية للسلع المصنعة والمصنفة حسب المادة (مصنوات خشبية وورقية ومعدنية ومنسوجات ...) حوالي ٣٤% من إجمالي لصادرات الفلسطينية ، تلتها مجموعة المصنوعات المتنوعة (أثاث وملابس وأحذية ... غيرها) بنسبة ٢٣% من إجمالي الصادرات الفلسطينية ، أما المواد الخام غير الصالحة للأكل باستثناء الوقود حوالي ٧% من إجمالي الصادرات الفلسطينية ، ثم المواد الكيميائية والمنتجات بها بلغت نسبتها حوالي ٦% من إجمالي الصادرات الفلسطينية ، يليها مجموعة المشروبات والتبغ بنسبة ٥% من إجمالي الصادرات الفلسطينية ، ابينما بلغت نسبة صادرات زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية حوالي ٤% من إجمالي الصادرات الفلسطينية ، أما باقي الصادرات الأخري مثل (وقود معدني ، ومزلقات معدنية ، وما يتصل بذلك من مواد ،

والمكائن ومعدات النقل ، وسلع ومعاملات غير مصنفة في موضع آخر في التصنيف الموحد للتجارة الدولية) بلغت نسبتها ٤% من إجمالي الصادرات السلعية الفلسطينية للعام ٢٠١٥ [٨].

يشير هذا التحليل أن غالبية الصادرات الفلسطينية تتجه نحو إسرائيل كما يبين جدول رقم (١) نظراً للارتباط المباشر بين السوق الفلسطيني ونظره الإسرائيلي ، حيث يبين تقرير سلطة النقد الفلسطينية لعام ٢٠١٥ أن السوق الإسرائيلي استحوذ على ٨٦,١% من إجمالي الصادرات الفلسطينية مقابل ١٠,٩% إلى العربي (التجارة البينية) ونسبة ٣% فقط نتيجة إلى بقية دول العالم .

أما بالنسبة للواردات الفلسطينة خلال العام ٢٠١٥بلغت حوالي ٥٢٢٥٥ ألف دولار أمريكي ويبين الجدول رقم (٤) حجم الواردات الفلسطينية حيث بلغت نسبة واردات الوقود معدني ، والمزلقات المعدنية ، وما يتصل بذلك من مواد حوالي ٢٢% من إجمالي الواردات الفلسطينية ، ثم الأغذية والحيوانات الحية بلغت نسبتها حوالي ٢١% من إجمالي الواردات الفلسطينية ، تلتها السلع المصنهة والمصنفة حسب المادة حوالي ١٨% من إجمالي الواردات الفلسطينية ، ثم المكائن ومعدات النقل بلغت نسبتها حوالي ١٥% من إجمالي الواردات الفلسطينية ، ثم المواد الكيميائية والمنتجات المتصلة بها بلغت نسبتها حوالي ١٠% من إجمالي الواردات الفلسطينية ، يليها مجموعة المصنوعات المتنوعة حيث بلغت نسبتها حوالي ٦% من إجمالي الواردات الفلسطينية ، يليها مجموعة المشروبات والتبغ بنسبة ٥% من إجمالي الواردات الفلسطينية ، أما باقي الواردات الفلسطينية مثل (مواد غير صالحة للأكل باستثناء الوقود ، وزيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية ، وسلع ومعاملات غير مصفة في موضع آخر في التصنيف الموحد للتجارة الدولية) بلغت نسبتها ٣% من إجمالي السلعية الفلسطينية خلال العام ٢٠١٥[٩].

هذا يؤكد تبعية الاقتصاد الفلسطيني لنظيرة الإسرائيلي والتأثير المباشر للسياسات الاقتصادية والتجارية الإسرائيلية ، ويوكد ذلك تقرير سلطة النقد الفلسطينية لعام ٢٠١٥ ، ويبين حجم علاقة التبادل التجاري بين الاقتصاد الفلسطيني ونظيرة الإسرائيلي كونها المصدر الأساسي للسلع المستهلكة في السوق الفلسطيني ، وقدرة الاحتلال الإسرائيلي بالتحكم بحركة اليلع والبضائع من وإلى فلسطين [١٠].

---

[٨] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني- تجارة خارجية- إحصاء تراكمية .
[٩] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – تجارة خارجية – إحصاءات تراكمية .
[١٠] سلطة النقد الفلسطينية ، ٢٠١٦ . التقرير السنوي لعام ٢٠١٥ : تموز . راما الله – فلسطين .ص٤٢.

حيث بلغت حجم الواردات الفلسطينية من الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٥ حوالي ٧٠,٦% من إجمالي الواردات الفلسطينية ، يليها الدول الآسيوية بلغ نسبة الواردات الفلسطينية منها حوالي ١٢,٩% من إجمالي الواردات الفلسطينية ، بينما أوروبا بلغت نسبة الواردات الفلسطينية منها حوالي ٩,٨% ، بينما الدول العربية مجتمعة بلغت الواردات الفلسطينية منها حوالي ٤,٥% ودول أخري فقط ٢,٢% من إجمالي الواردات الفلسطينية .

يبين حجم ومصدر الواردات السلعية الفلسطينية طبيعة الخلل الهيكلي في بنية الاقتصاد الفلسطيني ، كما يوضح العجز الدائم في الحساب التجاري الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني ، ويشير إلي تبعية الاقتصاد الفلسطيني لنظيرة الإسرائيلي بشكل كبير ، هذا يدفعنا إلى تغيير هيكل الميزان التجاري الفلسطيني والبحث عن الوسائل التي تعمل على تقليص الفجوة بين تغيير هيكل الميزان التجاري الفلسطيني والبحث عن الوسائل التي تعمل على تقليص الفجوة بين الصادرات والواردات الفلسطينية وكذلك البحث عن علاقات تجارية جديدة يمكن أن تساهم في تغيير بنية الاقتصاد الفلسطيني والتي تعتمد بشكل كبير على الاقتصاد الإسرائيلي ومعابرة التجارية ، ويمكن بناء وتطوير علاقات تجارية مع مصر تساهمفي تنمية الاقتصاد المصري والفلسطيني .

النتائج

بعد توصيف وتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بحجم ووع الصادرات والواردات المصرية والفلسطينية خلال العام ٢٠١٥ ، واختبار فرضية البحث حول أثر تطوير العلاقات التجارية بين مصر والسلطة الوطنية الفلسطينية ، وقياس أثر ذلك على زيادة معدلات النمو الاقتصادي المصري والفلسطيني . وقد تم التوصيل إلى النتائج التالية :

١- توجد فجوة بين حجم الصارات والواردات المصرية مع التكتلات الاقتصادية بلغت حوالي ٥٦% ، حيث أن نسبة الصادرات المصرية من إجمالي التجارة الخارجية بلغ حوالي ٧٨% بينما بلغت نسبة الواردات

المصرية من إجمالي التجارة الخارجية مع التكتلات الاقتصادية حوالي ٢٢% . هذا يدفعنا إلى البحث عن السبل الممكنة لزيادة حجم الصادرات المصرية .

٢- انخفاض قيمة الصادرات المصرية كان سبب في زيادة الفرق بين قيمة الصادرات والواردات المصرية ، هذا يدفعنا إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات المحلي المصري وزيادة التصدير للسلع والخدمات للخارج والاهتمام والاهتمام بالصناعات المختلفة لتحقيق نمو اقتصادي مصري وتحسين ميزان المدفوعات التجاري المصري .

٣- تعاني مصر من انخفاض قيمة الجنية أمام العملات الأجنبية وخاصة الدولار الأمريكي بحكم عمليات التجارة الخارجية ، لذلك يمكن للتبادل التجاري بين مصر وفلسطين لأن يكون مصدراً للعملات الصعبة للاقتصاد المصري ، وجذب للاستثمارات الخارجية في مشاريع تنموية مختلفة .

٤- الواردات السلعية الفلسطينية من الاحتلال الإسرائيلي بلغت نسبتها حوالي ٧٠,٦% من إجمالي الواردات الفلسطينية ، فيما حظي الاتحاد الأوروبي بنحو ٩,٨% ، والعالم العربي (التجارة البينية) على نحو ٤,٥% فقط من إجمالي الواردات الفلسطينية . هذا يؤكد ضعف الاقتصاد الفلسطيني ، ويعتبر استهلاكاً يعتمد بشكل رئيسي على السلع والخدمات المستوردة . لذلك يمكن تقليص تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي من خلال تطوير العلاقات التجارية مع مصر .

٥- تطوير العلاقات التجارية المصرية الفلسطينية يساهم في دعم الاقتصاد الفلسطيني بالأصول الرأسمالية التي لها جميع القطاعات الاقتصادية ، ويمكن أن تكون مدخلاً للعديد من المشاريع الاستثمارية التنموية للاقتصاد الفلسطيني المصري .

التوصيات

١- ضرورة تطوير العلاقات التجارية بين فلسطين ومصر إلى تطوير العلاقات للعديد من المجلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وهذا يتطلب اتخاذ قرارات من المستوي السياسي الأول .

٢- تشكيل هيئة لمتابعة سبل تطوير العلاقات التجارية المصرية الفلسطينية ودراسة أهم المشاريع والبرامج التي تعزز العلاقات الثنائية على المدي القصير والمتوسط والطويل .

٣- زيادة التبادل التجاري مع مصر يساهم في الإسراع في إعمار غزة ، وكذلك توفير الأصول الرأسمالية للإنتاج والتي لا يسمح الاحتلال الإسرائيلي باستيرادها . كذلك يحد من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي ويزيد من حجم الصادرات مما يزيد من إيرادات العملة الصعبة للاقتصاد المصري .

٤- تغيير هيكل الميزان التجاري المصري والفلسطيني والبحث عن الوسائل التي تعمل على تقليص الفجوة بين الصادرات والواردات المصرية والفلسطينية ، وذلك من خلال البحث عن علاقات تجارية جديدة يمكن أن تساهم في تغيير بنية الاقتصاد الفلسطيني وتنمية الاقتصاد المصري المصري والفلسطيني .

المراجع

١- السيد السريتي ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية ، مصر ٢٠٠٩ ، ص ٧-٩.

٢- جمال جويدان الجمل ، التجارية الدولية ، مركز الكتاب الاكاديمي ، الإسكندرية ، مصر ٢٠٠٦، ص١٦-١٧.

٣- حمدي عبد العظيم ، اقتصادايات التجارة الدولية ، مكتبة زهراء الشرق ، الجزائر ، ١٩٩٦، ١٧-١٩ .

٤- رعد حسن الصراف ، أساسيات التجارية الدولية المعاصرة ، دار النشر ط١، الجزء الأول ٢٠٠٠ ، ص٥٥ .

٥- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – بيانات تم تبويبها ومعالجتها بقطاع نقطة التجارة الدولية ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية .

٦- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، إحصاءات تراكمية ، القيمة المضافة حسب النشاط الاقتصادي ، الناتج الإجمالي ، نصيب الفرد . ٢٠١٥.

٧- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – تجارة خارجية – إحصاءات تراكمية .

٨- سلطة النقد الفلسطينية ، ٢٠١٦ . التقرير السنوي لعام ٢٠١٥ : تموز . راما الله – فلسطين ص٤٢.